شبكة وصل
Wasl Network

مسودة وثيقة ضمان المشاركة المجتمعية والسياسية

تعتبر المشاركة المجتمعية والسياسية من أهم الأدوات الفعالة لتنمية المجتمع وتقدمهم، من خلال إيجاد حلول للمشكلات والقضايا التي تواجههم، حيث إن الغاية من تبني نظام المشاركة المجتمعية هي اشراك أكبر عدد من سكان المنطقة في إدارة وتنظيم وحل مشاكلهم المحلية بأنفسهم وهذا الاشتراك الفعلي يكون أصدق تعبير للديمقراطية والحكم السليم.

فنجد أن لمشاركة الأفراد عدة اعتبارات هامة، فمساهمة الانسان في توجيه حياته تؤدي الى نمو احساسه بكيانه الشخصي. وتصبح التغييرات التي يقوم بها المواطنين أنفسهم أو يشتركون فيها ذات أهمية كما انها تدوم أطول من التغييرات المفروضة عليهم، وتضمن استمرار ونجاح التغييرات أما فرض التغيير على السكان يؤدي إلى رفضه ومقاومته، وتؤدي المشاركة إلى فهم متكامل وإمكانية كبيرة في التعامل مع المشكلات ذلك ان السكان هم أصحاب المصلحة الحقيقة وهم الذين يشعرون بحقيقة المشاكل التي تواجه حياتهم.

فبدون مساهمة السكان ومشاركتهم لا تصبح هنالك معنى للديمقراطية ويؤدي إلى الانعزال والسلبية والمشاكل.

وللمشاركة المجتمعية عدة أشكال منها المشاركة المباشرة

وهي مشاركة مختلف فئات الشعب أو الهيئات في كل ما يتعلق بالعملية التنموية ولهذا النوع اشكال متعددة منها

- استشارة الأهالي والمجموعات المستهدفة من خلال الاجتماعات والمقابلات
- اللامركزية الإدارية والتي تتمثل في إيجاد مؤسسات وهيئات تخطيط على المستوى الإداري
- برامج تنمية المجتمع المحلي وخصوصا ما يتعلق ببرامج الاعتماد على النفس
- وسائل الإعلام المختلفة
- الاستبيان والدراسات المختلفة
- الاستفتاء العام حول قضية معينة

والمشاركة غير المباشرة وتحدث بواسطة أشخاص معينين وبتكليف من جهات معينة أو بدوافع ذاتية

- تعتمد المشاركة المجتمعية على مجموعة مبادئ ومتطلبات

- لا تقتصر المشاركة المجتمعية على البعد الأفقي أي أنها تنحصر بين أناس من طبيعة واحدة وإنما تشمل البعد الرأسي بين السكان والهيئات.
- اتخاذ القرارات وتحديد الأولويات لا يقتصر على الصفوة فقط وإنما لابد من اشتراك الهيئات والمؤسسات الشعبية المختلفة.
- يجب ان تعكس عمليات التخطيط والتنمية حاجات ورغبات السكان المحليين وبالتالي يشعر الشعب بالفرق في ظروف حياتهم عند تطبيق المشاركة المجتمعية وإلا بقيت حبرا على ورق.
- دعم وتنمية الإحساس بالمسؤولية وتشجيع القيادات على تحمل المسؤولية.
- توظيف الجهود الحكومية والأهلية بفاعلية لمقابلة الاحتياجات المجتمعية.

الفرق بين المشاركة السياسية والمشاركة المجتمعية

- المشاركة السياسية قد تكون في الأحزاب أو الانتخابات أما المجتمعية تكون على إطار المجتمع المحلي.
- المشاركة المجتمعية أوسع من السياسية وهي غالبا ما تمهد الطريق لها.
- المشاركة المجتمعية هي المشاركة الفعالة من الأفراد في مشروعات المجتمع.
- المشاركة المجتمعية هي أداة فعالة ووسيلة أساسية تشارك في تمكين المجتمع بمنحه دورا قياديا في
- تحقيق أهدافه في التقدم والتنمية.
- المشاركة تعني خلق جو من العدالة بين جميع المواطنين والمشاركة تعني المساءلة فالمواطن هو من يحاسب من يختارهم في البرلمان.

المشاركة السياسية: هي إتاحة الفرصة للمواطن بأن يلعب دورا في الحياة السياسية عن طريق إسهامه في استصدار القرارات. **فهي** العملية التي يمكن من خلالها أن يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أن تتاح الفرصة لكل مواطن بأن يسهم في وضع الأهداف والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها، وعلى ان يكون اشتراك المواطن في تلك الجهود على أساس الدافع الذاتي والعمل الطوعي الذي يترجم شعور المواطن بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف والمشكلات المشتركة لمجتمعه، وأن يعتقد كل فرد أن لديه حرية المشاركة في القيم التي يقرها المجتمع.

وبالتالي فإن من أهم المؤشرات على وجود المشاركة السياسية في المجتمع هي الآتي

- حق المواطن في التصويت
- حق المواطن في تولي الوظائف العامة
- حق المواطن في المشاركة في عملية اتخاذ القرار
- حق المواطن في الانضمام الى منظمات المجتمع المدني
- حق المواطن في الترشح وتقلد المناصب السياسية
- المشاركة في الاجتماعات السياسية العامة

يعيد كثير من الباحثين تاريخ مفهوم المشاركة السياسية إلى مطلع القرن التاسع عشر حين تشكل وعي جديد في المجتمع الأوربي بضرورة مراقبة السلطة السياسية وذلك بسبب ظهور ما يعرف بالمجال العام.
أما رواد الفكر الإسلامي فقد استندوا في التأصيل لهذا المفهوم إلى مفهوم الشورى الذي ورد في القرآن الكريم حيث ورد كما هو معلوم في عدة مواضع منها ما ذكر على لسان بلقيس ملكة سبأ في سورة النمل حين قالت ﴿يا أيها الملأ أفتوني في أمري ما كنت قاطعة أمرا حتى تشهدون﴾
أما التجربة العملية لمبدأ الشورى فهو ما ذكر في عهد الخلفاء الراشدين من وضع عمر رضي الله عنه قائمة بمن يخلفه ليختاروا واحدا من بينهم
وعليه فإننا نجد في أن المشاركة السياسية في الفكر الإسلامي تعتمد على الحرية الفردية وعلى المساواة بين الناس وعلى التكافل والعدل الاجتماعي وهذا نتاج العقيدة الإسلامية السمحة التي لم تكن بعيدة في تشريعاتها عن قضايا وهموم الناس.

المفاهيم المرتبطة بالمشاركة السياسية:

مفهوم الرأي العام: حيث يعرف هذا المفهوم على أنه مشاعر عامة يكونها الأفراد والجماعات تجاه أحداث وقضايا وشخصيات سياسية على المستويين المحلي والخارجي ويقول الباحثون أن هناك ثلاث مرحل لتكوين الرأي العام الجماهيري وهذه المراحل ضرورية حتى يكون الرأي العام مؤثر وفعال في عملية تشكيل السياسة العامة وهذه المراحل هي ((مرحلة التكوين – مرحلة التعبير – مرحلة التأثير المباشر في السياسة العامة))

الأحزاب السياسية: وهي التنظيمات التي لها تنظيم واضح وهدف واضح وبرامج ثابتة تخوض الانتخابات بغية الوصول إلى السلطة من أجل تحقيق التغيير المنشود

ومن المفترض أن الأحزاب تقوم بتقديم قنوات ومسالك مؤسسية تسمح للمواطنين بالمشاركة في صنع السياسة والتأثير على صانعي القرار، بل إن المشاركة السياسية من جانب المواطن تكون من خلال انضمامه إلى حزب معين ومن ناحية أخرى قد يختلف رد فعل الأحزاب الحاكمة إزاء مطالب المشاركة السياسية من نظام سياسي لآخر وداخل نفس النظام من عهد لآخر.

التنشئة السياسية:

يشير العديد من الباحثين في مجال علم النفس السياسي أنه هناك ارتباط وثيق بين مفهوم المشاركة السياسية ومفهوم التنشئة السياسية، حيث إن التنشئة السياسية هي مجموعة من الأنماط الاجتماعية التي تمكن الفرد من التوافق السلوكي مع المجتمع، أي هي عملية اكتساب الفرد لاستعدادات سلوكية تتفق مع استمرارية قيام الجماعات والنظم السياسية وذلك من خلال أداء الوظائف الضرورية للحفاظ على وجودها، وتظهر العلاقة بين ظاهرة التنشئة السياسية والمشاركة في أن التنشئة السياسية هي بمثابة الدافع الأساسي للفرد وراء دخوله في الحياة السياسية في مجتمعه.

التنمية السياسية:

تشير الى عملية النمو في بناء المؤسسات وتشجيع الممارسات الديمقراطية ولكنها عادة ما تتعلق بنمو وتعقد وزيادة التمايز بين البنية السياسية في المجتمع وفي المجتمعات الأقل تطورا تستهدف عملية التنمية السياسية حشد التأييد الجماهيري لبناء نظام سياسي قومي من ناحية وتعزيز مؤسسات وقيم وسلوكيات المشاركة السياسية من ناحية أخرى.

وتهدف التنمية السياسية بشكل عام إلى بناء الديمقراطية التي هي أحد صور عملية المشاركة السياسية ومن هنا تظهر العلاقة بين هذان المفهومين في ان هناك علاقة طردية بين التنمية السياسية كعملية وبين المشاركة السياسية من كون مدى انتشار مظاهر التنمية السياسية في المجتمع فإنها تدفع الى المشاركة في الحياة السياسية للفرد داخل مجتمعه.

معوقات المشاركة المجتمعية والسياسية:

- غياب ثقة الفرد بالتجمعات وذلك بسبب عدم وضوح الرؤى لدى أفراد المجتمع وضعف التواصل.
- الانشغال بتأمين متطلبات الحياة وبالتالي استنزاف طاقة الفرد في جلب الضروريات وابتعاده عن الحياة العامة التي تتطلب وقت وجهد إضافي ورعاية من قبل جهات فعالة لتوفير أرضية وبيئة مواتية لهذا العمل.
- حالة النزوح الدائم وعدم الاستقرار التي أدت في كثير من الأحيان إلى تشتت الأفراد في المجتمع الواحد وعدم وجود التواصل الفعال بينهم، فكثير من التجمعات التي كانت فعالة في مناطق معينة، عند النزوح والتهجير أدى إلى توقف عمل هذه التجمعات، والتي مازالت تعمل فهي ضعيفة لانشغال أفرادها في الحاجيات الضرورية.
- من المعوقات أيضا عدم استقلال رأي الناس بالمحرر بسبب غياب الإرادة والارتباط التبعي.
- المعوقات الخارجية كوننا نعيش على أرض صراعات وتجاذبات خارجية.
- انعدام التنشئة السياسية أو سلبية التنشئة السياسية (مواطنين لا مبالين أو خائفين).
- الإحساس بعدم جدوى المشاركة السياسية نتيجة وجود ديمقراطية شكلية.
- العزلة السياسية بإحساس الفرد بأنه مهمش وليس له دور مما يؤدي إلى عزوفه عن المشاركة السياسية بالانسحاب من الحياة السياسية.
- وإن المجتمع يظلم المرأة من خلال تأطير دورها وتنميطه فهي إما عليها الابتعاد عن الحياة العامة أو أن تقبل بدور نمطي مسلوب القرار.
- بعض معوقات عدم مشاركة المرأة هي ذاتية فالمرأة تخاف من الانخراط بالعمل السياسي وتفضل الابتعاد كما أن العادات والتقاليد تحد من مشاركة المرأة في الحياة العامة.
- بشكل عام هناك تصحر سياسي في مجتمعنا ويجب الاعتماد على الطبقة المثقفة وإعادة ضبط الأمور على صعيد المجتمع بجميع هيئاته ويجب تسليط الضوء على أهمية العمل الجماعي حتى نكون مؤثرين وفاعلين في صناعه القرار والمشاركة لتوحيد الرأي العام السياسي.
- ضعف الأجسام الثورية وعدم أخذ دورها الفاعل على الأرض في المشاركة الحقيقية ضمن المجتمع وصنع القرار.
- المعوقات تختلف بين الرجل المرأة خاصة في المجال السياسي فالمتاح للرجل غير متاح للمرأة فالمفهوم السياسي في مجتمعنا مغيب عن المرأة ويهمش دورها سياسيا، خاصة من باب الفهم الخاطئ للدين "ما أفلح قوم ولوا امرهم امرأة "، المخاوف من المشاركة السياسية موجودة أكثر عند النساء فالمجتمع اليوم لا يقبل أن تقوم المرأة بأي دور سياسي كما أن عمل المرأة حالياً في المؤسسات هو عمل إداري بعيد عن صنع القرار وأن ذلك يحد من دور المرأة ومن قدرتها على العطاء والإبداع
والبعض يرى حاليا أن الجو غير ملائم لانخراط النساء في العمل السياسي وخاصة مع غياب المؤسسات، ووجود العادات والتقاليد التي تمنع ذلك.

شبكة وصل
Wasl Network

مسودة وثيقة ضمان المشاركة المجتمعية والسياسية

أولاً: **إيجاد** بيئة قانونية تسمح بالمشاركة المجتمعية والسياسية **من خلال**

١- **تبني القوانين الدولية و بالأخص ما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المشاركة السياسية والمجتمعية، حيث نصت المادة ٢٠** ((لكل فرد الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية. لا يجوز إرغام أي شخص على الانتماء إلى جمعية)).

والمادة ٢١ ((لكلِّ شخص حقُّ المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إمَّا مباشرةً وإمَّا بواسطة ممثِّلين يُختارون في حرِّية. لكلِّ شخص، بالتساوي مع الآخرين، حقُّ تقلُّد الوظائف العامَّة في بلده)).

٢- تبني ما جاء في دستور سوريا ١٩٥٠ في حق المواطن السوري في المشاركة، حيث جاء في مقدمة دستور ١٩٥٠ قوية الشخصية الفردية وتثقيفها وتعهدها، حتى يشعر كل مواطن أنه المسؤول الأول عن سلامة الوطن وعن حاضره ومستقبله، وأن الوطن هو الحقيقة الخالدة الباقية، وأن السوريين جميعاً أمناء عليه حتى يسلموه إلى أولادهم موفور الكرامة عزيز الجانب، ويكون ذلك بتثقيف الشعب ثقافة وطنية صحيحة وينشر التعليم، وتسهيل أسبابه، وتنمية روح التضحية في سبيل المجموع.

والمادة الثالثة والثلاثون ((لكل سوري ق في تولي المناصب العامة بالشروط المعينة في القانون)).

ثانياً: اهتمام مؤسسات الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني بالمشاركة المجتمعية لما لها م،ن أهمية كبيرة في التنمية في المجتمع وذلك من خلال:

١-وضع سياسات تضمن المشاركة المجتمعية لكل فئات المجتمع.

٢-العمل على إعادة هيكلة المؤسسات الفاعلة وفق القوانين الناظمة لها لضمان المشاركة الفعالة.

٣-نقل تجربة النماذج الناجحة في المشاركة المجتمعية وتطبيقها على المستوى المحلي كتجربة التونسية.

٤-تدريب كوادر تعمل على دعم المشاركة المجتمعية وانتشارها وتوسيعها.

٥-إيجاد كوتا للفئات المهمشة من ذوي الاحتياجات الخاصة في المشاركة المجتمعية.

ثالثاً: العمل على بناء الوعي المجتمعي بأهمية المشاركة المجتمعية من خلال:

١-إيجاد مراكز تطوير وتفعيل لدور المرأة والشباب من خلال البرامج التخصصية.

٢-رفع وعي المجتمع ليقبل بدور فاعل للنساء في كل مناحي الحياة

٣-العمل على الوصول إلى الفئات المهمشة (الأقليات، النساء، ذوي الاحتياجات الخاصة، الوافدين) من خلال تصميم برامج توعية بأهمية المشاركة وتفعيلها.

رابعاً: إيجاد دور توجيهي لمؤسسات الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني في التوعية السياسية حيث يعتبر المجتمع المدني هو واجهة المجتمع وهنا لابد من العمل على أن يكون عمل المجتمع المدني متوجه لرفع الوعي السياسي عند الشباب والشابات وخاصة الطلاب الجامعيين من خلال:

١-تعزيز التنشئة السياسية التي ترتبط ارتباط وثيق بالمشاركة السياسية والثقافية لدى أفراد المجتمع
٢-زيادة الدورات والمحاضرات والندوات التي تهتم بتعزيز المشاركة السياسية، والتركيز على النخب في المجتمع وجعلها المحور الأساسي.
٣-ضرورة العمل على الانسان كخلية لبناء المجتمع وضرورة توعيته على أنه فاعل في مكانه ويملك أدوات لتغيير وأن ذلك يتم من خلال التدريبات السياسية وإشراكه بالورش والجلسات السياسية كون ذلك يساعده على كسر حاجز الانعزال الذي فرضته قسوة السنوات العشر الماضية
٤-تشجيع الأفراد لإقامة تجمعات سياسية من خلال تقديم التسهيلات وتقديم الدعم اللازم لهذه التجمعات.

خامساً: إيجاد آليات تمكن فئات المجتمع من المشاركة الفعالة في نقاشات اللجنة الدستورية وذلك من خلال:

١-قيام منظمات المجتمع المدني بتوفير لقاءات مباشرة بين أعضاء اللجنة الدستورية وفئات المجتمع.
٢-توجيه الإعلام بتسليط الضوء على أهمية المشاركة المجتمعية في النقاشات الدستورية.
٣-تفعيل دور المراكز الثقافية في توعية المواطنين بالعملية الدستورية والمواضيع التي يتم نقاشها ضمن الأروقة السياسية ليكون لأفراد المجتمع دور حقيقي في المشاركة.